



## محاوالمؤتمر:

تدور محاوالمؤتمر حول النقاط الآتية:

- 1 أصول الدراسة القانونية المقارنة.
- 2 الدراسات القانونية في مجال القانون المدني .
- 3 الدراسات القانونية في مجال القانون العام (الدستوري والاداري).
- 4 الدراسات القانونية في مجال القانون الجنائي.
- 5 القانون المقارن والقانون الدولي الخاص.
- 6 القانون المقارن والقانون الدولي العام.
- 7 القانون المقارن وتاريخ النظم القانونية والاجتماعية.
- 8 النظام القضائي المقارن.
- 9 النظم والشرائع العالمية السائدة.
- 10 الأفكار القانونية الكبرى وإقتفاء أثر انتقالها بين القوانين.
- 11 القانون الأجنبي وأهمية دراسته والبحث فيه.
- 12 القانون المقارن وتأثيره في تكوين قواعد الاتفاقات الدولية. لا سيما الخاصة بالتجارة الدولية.

## فكرة المؤتمر:

تُشكل الدراسات القانونية المقارنة حجر الزاوية في مجالات البحث القانوني، لما لها من أهمية في نقل التجارب والأفكار القانونية والاستفادة منها في مجالات القانون كافة، إذ لا ريب أن الكثير من القواعد القانونية تم اقتباسها من قوانين ونظم أخرى، وأن جميع النظم القانونية لديها سجل تاريخي دونت فيه عملية انتقال المعلومة القانونية من قانون الى قانون آخر وهكذا، حتى الأنظمة القضائية، انتقلت اليها من دول أخرى، والأمر ينسحب الى القواعد الاجرائية كذلك.

إن انتقال المعارف القانونية وحاجة المشرع الى تطوير المنظومة القانونية، جعل عملية المقارنة بين القوانين أصلح السبل لإختيار أنجعها في حل المشاكل، وهذا ما حدا إلى تكوين مادة علمية ممنهجة تختص بأصول المقارنة في الدراسات القانونية بشكل عام، سواء من حيث منهجية البحث العلمي، أو من حيث موضوعية هذا العلم أو الفن الجديد ضمن الفنون والعلوم القانونية.

كما أن الدراسة المقارنة لم تقتصر على قانون بعينه، بل وسعت معظم فروع القانون، كما أنها شملت عموم القانون، او القانون بمعناه العام، وبعبارة أدق السياسات القانونية، لما تحمله المقارنة من أبعاد كثيرة ومهمة على مستوى التوجّه العام للقانون، وعلى مختلف الأصعدة في المنظومة القانونية.



تحت شعار

# الدراسات القانونية المقارنة عماد تطوير المنظومة القانونية الوطنية

وبرعاية

معالي الاستاذ فرست احمد عبدالله  
وزير العدل

يقيم مركز البحوث القانونية في وزارة العدل في إقليم كردستان العراق مؤتمره العلمي الافتراضي الثالث، المزمع عقده في يوم الاربعاء الموافق 1 / 3 / 2023، بتقديم أوراق بحثية لقراءة الواقع القانوني في مختلف الدول في جميع التخصصات، لنقل المعرفة والتجارب القانونية الناجعة للاستفادة منها في تطوير التشريعات وجهاز القضاء والأجهزة العدلية.

## مواعيد مهمة:

- يتم استلام الملخصات لغاية يوم الخميس 2023/1/5
- يتم تأييد المشاركة في يوم الابد 2023/1/15
- يتم استلام المشاركات الكاملة لغاية يوم الاربعا 2023/2/15



## نشر البحوث المقبولة في المؤتمر:

سيتم نشر البحوث المقبولة للمؤتمر، بعد خضوعها للتحكيم العلمي، وإلقائها في المؤتمر، في مجلة العقد الاجتماعي في عدد خاص يصدر لهذا الغرض.

### المراسلات:

ترسل البحوث الى البريد الالكتروني  
للسيد رئيس اللجنة العلمية:  
[prof.alahmed@gmail.com](mailto:prof.alahmed@gmail.com)

أو

البريد الإلكتروني للسيد رئيس  
اللجنة التحضيرية:  
[hadishengary@gmail.com](mailto:hadishengary@gmail.com)

[www.clr.gov.krd](http://www.clr.gov.krd)

## اللجنة العلمية:

رئيساً	رئيس مركز البحوث القانونية	1 الأستاذ الدكتور محمد سليمان الأحمد
عضواً	وزير التربية والتعليم العالي الأسبق ورئيس جامعة الكويت الأسبق والمستشار في الديوان الأميري لدولة الكويت	2 الأستاذ الدكتور عادل الطبطاوي
عضواً	أستاذ متفرغ قسم القانون المدني، جامعة بني سويف، مصر	3 الأستاذ الدكتور محمد حسام محمود لطفي
عضواً	أستاذ القانون الجنائي، جامعة الشارقة - الامارات	4 الأستاذ الدكتور محمد شلال العاني
عضواً	أستاذ القانون المدني، جامعة الامارات العربية المتحدة	5 الأستاذ الدكتور نوري حمد خاطر
عضواً	أستاذ القانون المدني وعميد كلية القانون جامعة ذي قار	6 الأستاذ الدكتور طارق كاظم عجبل
عضواً	أستاذ القانون التجاري، جامعة السليمانية	7 الأستاذ الدكتور دانا صمه باقي عبدالقادر
عضواً	وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا، جامعة المنصورة، مصر	8 الأستاذ الدكتور وليد محمد الشناوي

## اللجنة التحضيرية:

رئيساً	الدكتور هادي مسلم يونس - المستشار الأقدم في مجلس شورى الاقليم	1
عضواً	الدكتور ظاهر مجيد قادر - المستشار في مجلس شورى الاقليم	2
عضواً	الدكتور هيو ابراهيم قادر - الأستاذ المساعد في جامعة صلاح الدين	3
عضواً	الدكتور فارس علي جانكير - المستشار في مجلس شورى الاقليم	4
عضواً	الدكتور نزار أمين محمد - كلية القانون - جامعة دهوك	5
عضواً	الدكتور هيو علي حسين - كلية القانون - جامعة السليمانية	6

## أهداف المؤتمر:

- 1 تطوير المنظومة القانونية الوطنية بالاعتماد على الدراسات المقارنة.
- 2 دعم الخبرات الوطنية بالمعلومات القانونية الأجنبية.
- 3 دعم التعاون الدولي في نقل المعارف القانونية.
- 4 الاستفادة من تجارب الأمم المتمدينة والمتقدمة في مجال التشريع والقضاء.
- 5 نشر الثقافة القانونية والحقوقية بين القانونيين حول أهمية القانون المقارن.
- 6 إعادة النظر في الكثير من المواقف القانونية واختيار البديل عنها في حل المشكلات الواقعية عبر الاستفادة من البحوث المقارنة.